

صفحة	الموضوع	الفقرة
٣		مقدمة
٥	تقسيم موضوعات الكتاب	١
	الفصل التمهيدي	
	تعريف الدفع وماهية حجية الحكم وشروطها	
	وآثارها	
٧	تعريف الدفع.	١
٧	الدفع فى الشريعة الإسلامية.	٢
٩	الدفع الشكلى والدفع الموضوعى.	٣
١٠	الدفع المدنى والدفع الجنائى.	٤
١١	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.	٥
١٢	إرتباط الدفع بعدم الجواز بقاعدة الحجية.	٦
١٢	ماهية الحجية.	٧
١٣	حجية الشئ المحكوم فيه وقوة الأمر المقضى.	٨
١٣	حجية الحكم الانتهائى.	٩
١٤	حجية الحكم القطعى.	١٠
١٥	حجية الأسباب المرتبطة بالمنطوق.	١١
١٧	مدى تعلق الحجية بالنظام العام.	١٢
	جواز إثارة الدفع بعدم الجواز ولو لأول مرة أمام محكمة	١٣
١٧	النقض.	
١٨	تطبيقات محكمة النقض.	١٤
١٩	تفسير الحكم لا يمس حجيته.	١٥
	سلطة محكمة الموضوع فى طلب التفسير ورقابة محكمة	١٦
٢٠	النقض.	

٢١	تصحيح الخطأ المادى فى الحكم لا يمس حجيته.	١٧
٢١	تطبيقات محكمة النقض فى تصحيح الخطأ المادى.	١٨
	لحجية لا ترد على الطلب الموضوعى الذى أغفلته المحكمة.	١٩
٢٣		
٢٣	تطبيقات محكمة النقض.	٢٠
٢٥	إغفال الإشارة لطلب من الدفاع.	٢١
٢٥	حجية الحكم الباطل والحكم المعدوم.	٢٢
٢٦	تعريف محكمة النقض للحكم المعدوم.	٢٣
٢٧	لا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم.	٢٤
٢٨	حجية الأحكام المدنية نسبية.	٢٥
٢٨	تطبيقات محكمة النقض.	٢٦
٣٠	تقدير الدليل لا يحوز قوة الشئ المحكوم فيه.	٢٧
٣٠	حجية الحكم القطعى وأحكام محكمة النقض.	٢٨

الفصل الأول

الشروط اللازم توافرها لاكتساب الحكم

حجية الأمر المقضى

٣٢	شروط ثبوت الحجية للحكم.	٢٩
	المبحث الأول : صدور الحكم من جهة قضائية.	
٣٣	المقصود بالجهة القضائية.	٣٠
٣٣	مفهوم الجهة القضائية فى أحكام محكمة النقض.	٣١
	حجية الحكم الصادر فى التظلم من قرار نقابة المحامين بتقدير الأتعاب.	٣٢
٣٣		
	حجية الحكم الصادر من هيئة إدارية ذات إختصاص قضائى.	٣٣
٣٤		
٣٥	حجية الأحكام الأجنبية.	٣٤

٣٦	الأحكام الكاشفة حجيتها نسبية وقاصرة.	٣٥
٣٧	استنتاجات المحكمة لا تحوز حجية.	٣٦
٣٧	ثبوت الحجية للحكم رغم مخالفته لقاعدة الاختصاص القيمي.	٣٧
٣٧	تقيد محكمة الموضوع بما سبق أن فصلت فيه.	٣٨
٣٩	التزيد في اسباب الحكم لا يكتسب حجية.	٣٩
٤١	الحجية لا تثبت لقرار قاضى الحيازة.	٤٠
٤٢	الحجية تمتد للدائن العادى للخصم.	٤١
٤٤	المبحث الثانى : أن يكون لجهة الحكم ولاية إصداره.	٤٢
٤٤	أثر مخالفة الاختصاص الولائى على حجية الحكم.	٤٣
٤٤	الحكم التأديبى بمجازاة موظف لا يحوز حجية امام المحكمة المدنية.	٤٤
٤٤	لجهة القضاء العادى ولاية عامة فى التحقق من حجية الحكم.	٤٤
٤٥	الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية.	٤٥
٤٦	قرار المحكمة التأديبية معدوم الحجية أمام المحاكم العادية.	٤٦
٤٧	الحجية تثبت لأسباب الحكم الفاصلة فى أصل الحق.	٤٧
٤٧	حكم القضاء الإدارى بالإلغاء حجة على الكافة.	٤٨
٤٩	الحكم الصادر ضد شركة أشخاص يعتبر حجة على الشركاء فيها.	٤٩
٤٨	الحكم برفض الدعوى بحالتها له حجية موقوتة.	٤٨
٤٩	المحكمة الابتدائية تتقيد بحكم المحكمة الجزئية فيما قضت به بعدم الاختصاص القيمي.	٤٩

	المبحث الثالث : أن يكون الحكم قطعياً.	
٥٠	الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية.	٥٢
٥١	سقوط حجية الأمر المقضى عن الحكم يستتبع زوال حجية الأحكام التى كان أساساً لها.	٥٣
٥٢	حجية الحكم القطعى تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه.	٥٤
٥٣	الحكم القطعى يحسم النزاع كله أو جزء منه.	٥٥
٥٣	الحكم النهائى يحوز الحجية ولو خرج على حدود ولاية المحكمة.	٥٦
٥٤	نطاق حجية الإعلام الشرعى.	٥٧
٥٤	أقوال الشهود لا تكتسب حجية.	٥٨
٥٥	الحكم الصادر فى دعوى النسب يحوز حجية كاملة فى دعوى الإرث.	٥٩
٥٦	حجية حكم النقض فيما فصل فيه من المسائل القانونية.	٦٠
٥٦	الدفع بانعدام حجية تقرير الخبير.	٦١
٥٧	الحكم باقرار الصلح لا يكتسب حجية.	٦٢
٥٨	الحكم بعدم قبول الدعوى بحالتها له حجية موقوتة.	٦٣
٥٩	مناط حجية الحكم المانعة من إعادة طرح النزاع.	٦٤
٦٠	الحكم المستعجل باجراء الترميمات خصماً من الأجرة لا يكتسب حجية أمام محكمة الموضوع.	٦٥
٦١	لا حجية للحكم الذى يصدر فى دعوى مقامة من نقابة بالنسبة للدعوى المرفوعة من أحد أعضائها.	٦٦
٦٢	الحكم بثبوت النسب يحوز حجية فى دعوى الإرث.	٦٧
٦٢	الايجار من الباطن لا يولد حقاً للمستأجر من الباطن قبل المؤجر الأسمى.	٦٨
٦٢	الحكم برفض قبول تدخل مدعى الملكية لا يكتسب حجية فى دعوى تثبيت الملكية.	٦٩
٦٢		

- ٧٠ أحكام محكمة النقض فى الحجية المؤقتة للحكم القطعى . ٦٧
- ٧١ أخذ الحكم بتقرير الخبير يكسب التقرير نفس حجية الحكم . ٦٩
- ٧٢ حجية الحكم تقيد المحكمة والخصوم . ٦٩
- ٧٣ الحكم الصادر فى وجه انسان لا يكون حجة على من يخلفه . ٧٢
- ٧٤ لا مانع من أن يكون المقضى به فى الاسباب دون المنطوق . ٧٣
- ٧٥ مدى حجية الاقرار القضائى من الخصم . ٧٣
- ٧٦ أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى . ٧٤
- ٧٧ الحكم فى المسألة الكلية يحوز حجية فى المسألة الفرعية . ٧٥

الفصل الثانى

نطاق حجية الاحكام الجنائية أمام القضاء المدنى

- ٧٨ النصوص التشريعية ٧٦
- ٧٩ تطبيقات واحكام محكمة النقض . ٧٧
- ٨٠ شروط التمسك بحجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . ٧٧
- ٨١ حجية قرارات الحفظ التى تصدرها النيابة العامة . ١٠١
- ٨٢ الحكم بالبراءة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها . ١٠٢
- ٨٣ الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى إختيار الطريق الجنائى . ١٠٣
- ٨٤ الدفع بسقوط حق المدعى فى إختيار الطريق الجنائى ليس من النظام العام . ١٠٣
- ٨٥ حجية القرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . ١٠٤
- ٨٦ الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية فى الجنحة المباشرة لا ١٥١

- ١٠٥ يمنع من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية.
- ١٠٦ الحكم الجنائي النهائي بالتعويض المؤقت يكتسب حجية. ٨٧
- ٨٨ وقف تنفيذ العقوبة لا يؤثر على الحقوق المدنية الناشئة عن الفعل الضار. ١٠٨
- ٨٩ قاعدة الجنائي يوقف المدني. ١٠٩
- ٩٠ الحكم الجنائي لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتاً. ١١٠
- ٩١ الحكم في جريمة خلو الرجل لا حجية له على المحكمة المدنية في دعوى إثبات العلاقة الايجارية أو رد مبلغ الخلو. ١١١
- ٩٢ حجية الحكم في جريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار. ١١٣
- ٩٣ حدود سلطة القاضي المدني في تقدير التعويض عن الفعل الضار. ١١٣
- ٩٤ الحكم التأديبي لا يحتاج به أمام المحاكم الجنائية. ١١٤
- ٩٥ نطاق حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة الجنائية نفسها. ١١٥
- ٩٦ شروط حجية الجنائي على المدني. ١١٥
- ٩٧ لا حجية لحكم النفقة المبني على أقوال شاهد بالنسبة للدعوى الجنائية المرفوعة ضده بتهمة شهادة الزور. ١١٦
- ٩٨ الحكم المدني بصحة الدين المدعى شموله على فوائد ربوية لا تأثير له في الدعوى الجنائية المرفوعة بشأن الاعتياد على الأقرض بالربا الفاحش. ١١٧

الفصل الثالث

الشروط اللازم توافرها في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

- ١١٨ تقسيم الموضوع. ٩٩
- المبحث الأول: إتحاد الخصوم.

- ١٠٠ المقصود بالخصوم في تطبيق هذا الشرط. ١١٩
- ١٠١ أحكام محكمة النقض في إتحاد الخصوم. ١١٩
- ١٠٢ مشتري العقار يعتبر ممثلاً في عقد البائع. ١٤١
- ١٠٣ الدائن الذي لم يختصم في دعوى مدنية ضد آخر لا يحاج
بالحكم باعتباره من الغير. ١٤٢
- المبحث الثاني: إتحاد المحل. ٥٥١
- ١٠٤ المقصود بمحل الدعوى. ١٤٣
- ١٠٥ أمثلة من أحكام محكمة النقض في وحدة المحل. ١٤٣
- ١٠٦ الحكم العمالي برفض ترقية عامل لا يكتسب حجية. ١٤٣
- ١٠٧ طلب التسوية على الدرجة السادسة مختلف عن طلب
التسوية على الدرجة الخامسة. ١٤٤
- ١٠٨ لا إعتبار في إختلاف المدة في دعويين عماليتين مادام
الأساس فيهما واحد. ١٤٥
- ١٠٩ يجب أن تكون المسألة المقضى فيها هي الأساس المشترك
في الدعويين. ١٤٦
- ١١٠ الاعتراض على إنذار الطاعة تأسيساً على خلوه من مسكن
الزوجية لا يمنع من معاودة الاعتراض. ١٤٨
- ١١١ الحكم الصادر بفسخ عقد البدل لا حجية له في دعوى
الملكية. ١٤٩
- ١١٢ طلب استرداد الشريك حصة يختلف عن طلب التصفية
حتى ولو كان الحكم قد تعرض له في دعوى التصفية
السابقة. ١٥٠
- ١١٣ إيجار العين بالجدك لا يجوز معاودة بحثه ولو بأدلة قانونية
وواقعية جديدة متى كان قد حسم بحكم سابق. ١٥٠
- ١١٤ أحكام الحيازة لا حجية لها في دعاوى الحق. ١٥١
- ١١٥ الأحكام المستعجلة لا تحوز حجية أمام محكمة الموضوع. ١٥١

١٥٢	١١٦	الحكم الحاسم لدين الأجرة المتأخرة يمنع من المطالبة بالأجرة عن ذات الفترة.
١٥٣	١١٧	ورود الحجية على المنطوق والأسباب المرتبطة به.
١٥٥	١١٨	ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا تستنفذ ولايتها فيه.
١٥٥	١١٩	إختلاف مساحة الأرض فى حكم صحة البيع الأول لا يكتسب حجية فى الدعوى الثانية.
١٥٦	١٢٠	الطعن بالنقض على حكمين نهائيين متعارضين.
١٦١	١٢١	تصديق القاضى على الصلح ليس له حجية.
١٦٣	١٢٢	حكم الاثبات لا يحوز حجية.
١٦٤	١٢٣	حجية حكم النفقة فى موضوع النسب.
	١٢٤	رفض الدعوى تأسيساً على إنعدام المسئولية التقصيرية لا يمنع المدعى المدنى من رفعها تأسيساً على المسئولية العقدية.
١٦٤	١٢٥	نشوز الزوجة لا يحتاج به فى دعوى التطلق.
١٦٥	١٢٦	جواز إقامة المحكمة حكمها على صورة أخرى للضرر غير التى أقامت الزوجة دعوى التطلق على أساسها.
١٦٦	١٢٧	إقرار الزوجة فى دعوى الطاعة باستعدادها للإقامة مع زوجها ليس له حجية عليها فى دعوى التطلق.
١٦٦	١٢٨	إختلاف شهادة الشاهدين لا أثر له فى ثبوت دعوى اشهاد الاسلام.
١٦٧	١٢٩	حجية الحكم الشرعى بعدم سماع الدعوى.
١٦٧	١٣٠	حجية الدفع بعدم سماع الدعوى فى التأجير المفروش.
١٦٨	١٣١	حجية الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان.
١٦٩	١٣٢	الحكم بدفع أجر العامل يختلف عن الحكم بتعديل المنحة المستحقة على أساس هذا الأجر.
١٦٩	١٣٣	مالم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون محلاً لحكم

- يحوز قوة الأمر المقضى .
- ١٧٠ ١٣٤ الحجية بالنسبة لخصم لا تتعداه إلى غيره من الخصوم في ذات الدعوى.
- ١٧١ ١٣٥ الحكم بتقادم الضريبة يمنع من معاودة النزاع بشأنها.
- ١٧٢ ١٣٦ الحكم النهائي بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه بالمادة الثالثة إجراءات جنائية لا يمنع من رفع دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية.
- ١٧٣ ١٣٧ الحكم بالريع لا يحوز حجية في دعوى الملكية.
- ١٧٤ ١٣٨ الحكم في دعوى الطاعة لا يحوز حجية في دعوى التطليق.
- ١٧٥ ١٣٩ المطالبة بأجرة متأخرة يختلف عن المطالبة بتحديد الأجرة القانونية.
- ١٧٧ ١٤٠ الحكم للعامل بعمولة عن فترة زمنية معينة لا يكتسب حجية بالنسبة لطلب العمولة عن فترة أخرى.
- ١٧٩ ١٤١ حجية الحكم بالادانة في جريمة البناء بدون ترخيص
- ١٨٠ ١٤٢ الحكم بالتعويض عن نزع الملكية لا يحوز حجية في دعوى المطالبة بمقابل التحسين.
- ١٨١ ١٤٣ الحكم في دعوى القسمة متى حسم النزاع في الملكية بكتسب الحجية.
- ١٨٢ ١٤٤ الحكم بمنع التعرض لا يحتاج به في دعوى الملك.
- ١٨٢ ١٤٥ الحكم بأداء فرق أجرة لا يحتاج به في دعوى الاخلاء الموضوعية.
- ١٨٣ ١٤٦ الحكم الشرعى بمنع التعرض لا يحتاج به في دعوى النسب.
- ١٨٣ ١٤٧ طلب الحكم بثبوت الملكية يختلف عن طلب الريع.
- ١٨٤ ١٤٨ الحكم بتقدير أجرة حكر الأرض عن فترة معينة يختلف

- عن تقدير هذه الأجرة فى مدة أخرى تبعاً لصقع الأرض المحكرة. ١٨٥
- ١٤٩ الحكم الصادر من محكمة النقض بتكليف عقد بأنه إدارى يمنع المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه. ١٨٦
- ١٥٠ الحكم بثبوت الصفة يمنع من معاودة البحث فيها. ١٨٦
- ١٥١ دعوى صحة التعاقد تتسع لأن تثار فيها أسباب بطلان العقد. ١٨٧
- ١٥٢ القضاء بصحة عبارات الإقرار يمنع من الجدل فى تزويره. ١٨٧
- ١٥٣ الحكم برفض دعوى التطليق للضرر لا يمنع الزوجة من معاودة رفع دعوى تطليق لذات السبب متى أستندت فيها إلى وقائع مغايرة. ١٨٧
- ١٥٤ الحكم الإدارى بتكليف علاقة العمل بأنها تعاقدية يكتسب الحجية. ١٨٨
- ١٥٥ الحكم بعدم إختصاص لجان تحديد الأجرة لا يكتسب حجية فى الدعوى بطلب تحديد الأجرة. ١٨٩
- ١٥٦ الحكم بعدم قبول الدعوى بحالتها أو رفضها بحالتها تكون له حجية تقتصر على الحالة التى كانت عليها الدعوى عند رفعها أول مرة. ١٩٠
- ١٥٧ ما لم تتعرض المحكمة للفصل فى لا يكون محلاً لقضاء يحوز الحجية. ١٩٠
- ١٥٨ التقارير القانونية المجردة لا تكتسب حجية. ١٩٤
- ١٥٩ حكم المحكمة الجزئية بعدم إختصاصها قيمياً يحوز الحجية فى تقديره للنصاب الذى على أساسه حكمت المحكمة. ١٩٥
- ١٦٠ جواز الاستدلال بالحكم السابق كقرينة - مثال فى دعوى عمالية. ١٩٧
- ١٦١ لا محل لإعمال قاعدة الحجية بالنسبة لحكم واحد صدر فى دعويين منضمتين. ١٩٨

	المبحث الثالث: إتحاد السبب.	
١٩٩	المقصود بسبب الدعوى.	١٦٢
١٩٩	تطبيقات محكمة النقض.	١٦٣
٢٠٠	تعدد السبب فى بعض الدعاوى.	١٦٤
٢٠١	وحدة السبب وتعدد الأدلة.	١٦٥
٢٠١	أمثلة من أحكام محكمة النقض فى وحدة السبب.	١٦٦
٢٠١	الحكم بانقاص الأجرة مقابل حرمان المستأجر من إستعمال المصعد لفترة زمنية معينة لا يحتج به عن فترة أخرى.	١٦٧
٢٠٤	الحكم بعدم قبول دعوى إيجارية لمخالفة المادة ١٨ من القانون ٨١/١٣٦ يكتسب حجية.	١٦٨
٢٠٥	الحكم فى دعوى الفسخ لسبب معين لا يمنع من رفع دعوى فسخ أخرى لسبب آخر.	١٦٩
٢٠٦	دعوى التقابة تختلف فى سببها عن دعاوى الأعضاء.	١٧٠
٢٠٦	المقصود بسبب الدعوى المباشر.	١٧١
٢٠٧	الاحلاء بسبب التأجير المفروش يختلف عن الاحلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة.	١٧٢
٢٠٧	دعوى الطرد بسبب الاحلال بالتزام عقدى تختلف عن دعوى الطرد للغصب.	١٧٣
٢٠٨	الحكم الجزئى النهائى بعدم الاختصاص القيمى بنظر دعوى الاحلاء يكتسب حجية أمام المحكمة الابتدائية.	١٧٤
٢٠٨	وحدة المسألة تمنع من معاودة طرح النزاع حتى ولو اختلفت الطلبات غى الدعويين.	١٧٥
٢٠٩	اختلاف سبب الدعويين باختلاف تاريخ عقد الايجار.	١٧٦
٢١٤	الحكم بصحة التعاقد تكتسب الحجية فى دعوى البطلان.	١٧٧
٢١٥	دعوى صحة التعاقد تختلف عن دعوى صحة التوقيع.	١٧٨
٢١٦	الحكم بصحة التعاقد يلزم خلفاء البائع بعدم التعرض للمشتري.	١٧٩

- ١٨٠ إذا فات الخصم إيداء منازعة كان بوسعه إيدائها في دعوى
صحة ونفاذ العقد فان الحكم يحوز حجية تمنع من إقامة
دعوى جديدة تستند الى سبب جديد.
- ٢١٧
- ١٨١ الحكم برفض الدعوى بحالتها يستوى مع الحكم بعدم
قبولها.
- ٢١٨
- ١٨٢ الحكم بالنفقة حجة في ثبوت رابطة القرابة.
- ٢١٨
- ١٨٣ دعوى الإرث متميزة عن دعوى ثبوت الزوجية.
- ٢١٩
- ١٨٤ متى تقبل دعوى التطلق الثانية للضرر دون أن يدفع بعدم
جواز نظرها ؟
- ٢٢٠
- ١٨٥ الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة.
- ٢٢١
- ١٨٦ القضاء بعدم الاختصاص النوعي أو القيمي يحوز حجية
تمنع من معاودة مناقشته.
- ٢٢٢
- ١٨٧ المساكن للمستأجر لا يحاج بحكم الاخلاء ما لم يختصم
فيه.
- ٢٢٣
- ١٨٨ المحكمة تقضى في الدفع من تلقاء نفسها عملاً بالمادة
١٠١ إثبات والمادة ١١٦ مرافعات.
- ٢٢٤
- ١٨٩ الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية دفع جوهرى.
- ٢٢٥
- ١٩٠ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن
تحققه.
- ٢٢٦
- ١٩١ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من
الدفع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام.
- ٢٢٧
- ١٩٢ شرط إثارة الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.
- ٢٢٨
- ١٩٣ الحكم بنذب خبير أو بالتحقيق لا يكتسب حجية.
- ٢٣٠
- ١٩٤ حجية الحكم بالنسبة للمتدخل هجومياً.
- ٢٣٠
- ١٩٥ الحكم الجنائى ببراءة سائق من تهمة القتل الخطأ لا يمنع
المحكمة المدنية من تعويض المضرور.
- ٢٣٠

- ١٩٦ الحكم الجنائي بالادانة بتهمة إصابة خطأ يقيد المحكمة المدنية في ما فصل فيه من أركان المسؤولية. ٢٣٢
- ١٩٧ نطاق تعلق الحجية بالنظام العام وأثره. ٢٣٢
- ١٩٨ الحكم الصادر في طلب إلغاء التوبيخ لا يحتج به في طلب الحكم بإلغاء قرارا لتخطى في الترقية. ٢٣٣
- ١٩٩ المنازعة الموضوعية في تنفيذ أمر الاداء تختلف عن المنازعة في الدين الصادر به الأمر. ٢٣٤
- ٢٠٠ الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف. ٢٣٤
- ٢٠١ متى تكون الأحكام العسكرية باثة حتى تكتسب قوة الأمر المقضى ؟ ٢٣٥
- ٢٠٢ فصل غرفة المشورة بعدم إختصاصها لا يعتبر فصلاً في موضوع النزاع. ٢٣٥
- ٢٠٣ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان يحاج به الشفيع لا يمنعه من رفع دعوى الشفعة عن هذا البيع الثاني. ٢٣٦
- ٢٠٤ وحدة المسألة بين الدعويين وعناصرها. ٢٣٦
- ٢٠٥ الحكم بالتعويض المؤقت ولو كان باتاً لا يمنع من المطالبة بتكملة التعويض. ٢٣٧
- ٢٠٦ شرط تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى أن تكون الجريمة سابقة على رفع الدعوى المدنية. ٢٣٨
- ٢٠٧ قوة الأمر المقضى تعلق على إعتبرات النظام العام. ٢٣٩
- ٢٠٨ أحكام المحكمة الدستورية العليا لها الحجية المطلقة. ٢٣٩
- ٢٠٩ جواز الدفع بسبق صدور حكم عسكرى. ٢٤٤
- ٢١٠ الدفع بحفظ النيابة للتحقيق هو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه. ٢٤٥
- ٢١١ نفي الحكم الجنائى التهمة عن الشريك لا يحوز حجية

- ٢٤٥ أمام المحكمة المدنية فى دعوى التعويض ضد هذا الشريك .
- ٢١٢ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع
٢٤٧ للدعوى برمتها فى ذات موضوعها .
- ٢١٣ اختصاص المدعى عليه فى دعوى بصفة واختصاصه فى
دعوى ثانية بصفة أخرى يعد دليلاً لا أثر له فى وحدة
٢٤٧ السبب فى الدعويين .
- ٢١٤ قاعدة اتحاد السبب والموضوع والخصوم من القواعد الضيقة
٢٤٨ التفسير .
- ٢١٥ طلب التعويض المؤسس على الاخلال بالعقد يعتبر مطروحاً
٢٤٨ على المحكمة حتى لو أجلت الفصل فيه .
- ٢١٦ التنازل عن التمسك بالدفع بقوة الشئ المحكوم فيه لا يجوز
٢٤٩ الرجوع فيه .
- ٢١٧ يجوز الدفع بمخالفة الشئ المحكوم به لأول مرة أمام
٢٤٩ محكمة النقض وإن لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع .
- ٢١٨ المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها شرطه أن
٢٥٠ تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة اساسية لا تتغير .
- ٢١٩ الحكم فى طلب تثبيت الملكية الشائعة لا يكتسب حجية
٢٥٠ فى طلب تثبيت الملكية المحددة .
- ٢٢٠ ضرورة إثارة الدفع بوضوح وبيان عناصره .
- ٢٢١ علة الدفع بالحجية فى المواد الجنائية هى المصلحة العامة
٢٥١ وليست إتحاد الخصوم والموضوع والسبب .
- ٢٢٢ معنى اتحاد الخصوم كشرط لازم لقبول الدفع .
- ٢٢٣ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ليس من
٢٥٣ النظام العام بالنسبة للدعوى المدنية فقط .
- ٢٢٤ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يعتبر فى
٢٥٣ المواد الجنائية من النظام العام .
- ٢٢٥ الأحكام الدستورية تحوز حجية مطلقة على الكافة .
- ٢٥٤